

كلمة للرئيس ياسر عرفات في الذكرى العاشرة

لانطلاقة عملية السلام في الشرق الأوسط

ستوكهولم، 1998/12/5. * [مقتطفات]

[.....]

في مثل هذا التاريخ، قبل عشر سنوات، وفي الأسبوع الأول من شهر ديسمبر [كانون الأول] عام 1988، كانت مدينة ستوكهولم مسرحاً لتحول جديد في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، حيث رعت الحكومة السويدية بمبادرة وزير خارجيتها آنذاك السيد ستين أندرسون، أولى الخطوات الحيوية باتجاه الجمع بين الفرقاء المتنازعين في الشرق الأوسط.

وقد نجحت آنذاك مساعي السويد الحميدة في تمهيد السبيل أمام إقامة الحوار الأول ما بين منظمة التحرير الفلسطينية، ومجموعة السلام الأميركية، وكذلك الإدارة الأميركية بعد مدة طويلة من القطيعة السياسية، مما شكل الحلقة الأولى في مسلسل الحلقات المؤدية في نهاية المطاف إلى مؤتمر السلام في مدريد عام 1991. كما وكُلت بالنجاح جهود السويد الطيبة في توطيد أواصر الحوار المستمر فيما بيننا وبين كافة محبي السلام من أبناء الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، وأنصار السلام في إسرائيل وخارجها.

[.....]

وإن بتنا على عتبة التفاوض حول أصعب وأقدس ما لدينا في مفاوضات المرحلة النهائية، فإننا نجد أن هناك ضرورة لصياغة بعض المبادئ والمفاهيم المتحمكة بتوجهاتنا السياسية والتفاوضية، والتي من شأنها أن تشكل إطاراً عاماً للمفاوضات، يستند إلى القيم السياسية والمعنوية والروحية ذات الأبعاد الإنسانية العالمية، والتي لا ريب أو خلاف حولها، مهما كانت اختلافاتنا السياسية أو العقائدية.

ومن هذه الزاوية، فإننا نرى أن أولى مهامنا هي القيام بنقلة نوعية في لغتنا السياسية، والانتقال من منطق الحرب والصدام إلى منطق السلم والسلام في معاملتنا لبعضنا البعض. فالأعمال والأقوال الملائمة أو الصالحة لحالة الحرب والصدام، لا يمكن أن تكون ملائمة أو صالحة عند الدخول في عصر السلام والتعاون، ولذلك فإننا ندعو الجميع إلى ضبط وتصحيح أفعالهم وأقوالهم بما يتوافق مع هذه الحقيقة ويدعمها.

وفي هذا السياق، يستدعي الانتقال إلى منطق السلام، الاستعداد للوصول إلى حل يعتمد الشرعية والقرارات الدولية بجانب الاتفاقات الموقعة، ونحن نرى بأن الشرط اللازم لتحقيق السلام في المنطقة، هو الإقرار بحقيقة تمسك الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي العميق بسلام الشجعان فوق الأرض المقدسة فلسطين، مما يعني بأنه لا حل عادلاً للصراع دون الاتفاق على وجود دولتين على هذه الأرض الغالية، دولة فلسطين بجانب دولة إسرائيل للبقاء فيما بيننا بالتراضي والاتفاق، دون الإجحاف بالمصالح الحيوية لأي منهما.

وكذلك يتطلب الانتقال إلى منطق السلام، امتناع أي من الطرفين عن المبادرة إلى استخدام العنف أو العمل المسلح أو استخدام الحرب كوسيلة لمحاولة فرض الحلول على الآخرين، ونحن من طرفنا نريد أن نؤكد على أن الجانب الفلسطيني لا يسعى اليوم، ولن يسعى في الغد، إلى الدخول في أي صراع عسكري مع إسرائيل أو أي سباق تسلح معها أو مع غيرها من دول المنطقة.

[.....]

ومن زاوية أخرى، لا بد لأي حل للصراع أن يقوم على مبدأ الحق والعدل، ولا شك بأن الحل الذي لا يضمن الحد الأدنى الممكن من العدل للطرفين، لن يكون حلاً ثابتاً ودائماً ومستقراً، ولن يكتب له الصمود أمام تحديات المستقبل، بل إن الحل الذي يغفل العدل سيزرع بذور الصراع المستقبلي المرير بين الطرفين بدلاً من أن ينهي.

[.....]

* مصدر خاص.

ومن المبادئ التي نؤمن بها ضرورة الالتزام بشمولية الحل، وهكذا نرى بأن على الحل النهائي أن يعالج كافة القضايا المطروحة والمتفق عليها في جدول أعمال المفاوضات النهائية، وذلك كي لا تبقى قضايا عالقة لا حل لها، مما قد يحرك نيران الصراعات المستقبلية أو يشكل سبباً لتفجيرها.

وهنا لا بد من التركيز على أهمية الحل الشامل في المنطقة، وعلى جميع المسارات بما فيها اللبناي والسوري، طبقاً للقاعدة التي انطلقنا منها في مؤتمر مدريد للسلام، وهي قرارات الشرعية الدولية وخاصة 242 و338 و425 والأرض مقابل السلام.

ولا يمكن بناء السلام العادل والشامل بيننا في ظل تأثير ميزان القوى أو الجبروت العسكري وحدهما، فإذا كان للحلول السياسية أن تصمد وتدوم، عليها أن تستجيب للرغبات والتطلعات المشروعة التي لا يمكن معالجتها بالاعتماد على السيطرة أو القوة المجردة وحدهما.

ولا بد لوقفه خاصة عند مسألة الأمن، وفي بادئ الأمر، نود أن نؤكد على أننا سنلتزم بكافة ما اتفق عليه حتى الآن، من أجل ضمان عدم الإخلال بالأمن والاستقرار، وعدم تهديد أي طرف كان للعملية السلمية أو مستقبلها، ونحن ندرك حساسية المسألة الأمنية وعمق مخاوف الشعب الإسرائيلي وهواجسه الأمنية.

وإذا كنا نريد التأكيد على حيوية مسألة الأمن، وضرورة التعاون لضمانه، فلا بد من الإقرار بأن للجانب الفلسطيني كذلك، مخاوفه وهواجسه الأمنية الخاصة به، فمصميم الأمن قضية متبادلة ولا يمكن ضمان أمن أحد الطرفين على حساب أمن الطرف الآخر.

[.....]

إن تشكل هذه المبادئ والقيم إطاراً عاماً يوجه معالجتنا لقضايا المرحلة النهائية والاتفاق عليها، فهناك بعض المبادئ العملية التي أريد أن أطرحها عليكم اليوم، والتي نأمل بأنها ستساهم في بلورة وتعجيل الحل والاتفاق المنشود؛ بما فيها القضايا المتفق عليها في أوصلو بالنسبة للمرحلة النهائية بعد المرحلة الانتقالية، والتي يجب عمل كل الجهود للوصول لهذا الاتفاق قبل 4 مايو [أيار] 1999 وترسيم حدود الدولة الفلسطينية.

أولاً: لا يمكن حل القضايا المتنازع عليها بين الطرفين إلاً بواسطة المفاوضات التي تنتهي إلى نتيجة مقبولة ومتفق عليها بين الطرفين بالتراضي، فلا حل للخلافات إلاً بالتفاوض.

ثانياً: لا بد للطرفين من الامتناع عن اتخاذ الخطوات أحادية الجانب، التي من شأنها أن تهدد فرص أو نتائج المفاوضات، بما فيها مصادرة الأراضي والاستيطان.

ثالثاً: لا بد أن تبقى مدينة القدس، مدينة مفتوحة على جميع أهاليها دون استثناء أو تمييز، ومدينة غير مقسمة بالحوازج والخنادق والدشم، ونحن نرى بأنه على الطرفين الاعتراف المتبادل بمصالحهما الحيوية في المدينة المقدسة، والإقرار بأنه لا حل لقضية القدس سوى بأخذ هذه المصالح بعين الاعتبار، وهنا لا بد من التشديد على وقف محاولات تهويد القدس الشريف.

ونحن نرى كذلك أنه لا بد للحل بأن يحفظ الحقوق المبدئية المشروعة لكافة الطوائف والأديان السماوية على حد سواء، وأن يضمن أمن وسلامة أماكنها المقدسة أينما كانت.

رابعاً: لا يمكن الوصول إلى تسوية نهائية دون حل عادل ومقبول للطرفين لقضية اللاجئين من أبناء شعبنا المشتتين والمشردين من أرضهم منذ عام 1948.

خامساً: وفي المجال الأمني، فإن الجانب الفلسطيني على استعداد للنظر في أي ترتيبات أمنية لا تتناقض مع مبدأ السيادة الفلسطينية على أرض فلسطين. وهذه قواعد مهمة للأمن المشترك والتبادلي، ومؤكدين الاعتراف بأن العنف ليس خياراً، وإنما الأمن المشترك والتبادلي هو هدفنا للسلام والتعايش السلمي.

سادساً: ومقابل الاتفاق النهائي حول إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية يمكن معالجة المتطلبات الأمنية الإسرائيلية عبر آليات مختلفة منها:

- الترتيبات المتفق عليها على الأرض.
- المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف.
- الضمانات والاتفاقيات الدولية.
- وأخيراً وليس آخراً، الاعتماد الحقيقي على منطق السلام.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx